



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (٢٣) – العدد الرابع – أكتوبر ٢٠٢٢



قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

Measuring the impact of applying the Egyptian Accounting Standard No. (48) "Revenue from contracts with Customers" on the informational value of accounting profits - an applied study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

دكتور/ عصام علي فرج بدر

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة الأزهر - كلية التجارة "بنين" - قسم المحاسبة

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

ملخص:

هدفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي تحديد أثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، بغرض الوصول إلى ما إذا كان تطبيق هذا المعيار أدى إلى تحسين القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أم لا.

تناولت الدراسة استعراض العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة للتوصل إلى مجالات الاتفاق والاختلاف مع تلك الدراسات وإيجاد الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة، وتم التطبيق على ٩٦ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢١)، وتم تقسيم فترة تحليل الدراسة التطبيقية إلى فترتين؛ الأولى فترة ما قبل تطبيق المعيار (٢٠١٨ - ٢٠١٩) والثانية فترة ما بعد تطبيق المعيار (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، واختبرت الدراسة ثمانية متغيرات لكل شركة حسب قطاع السوق الذي تنتمي إليه، وبلغ إجمالي عدد المشاهدات (٣٨٤) مشاهدة، وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" يساهم في تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، غير أنه لا يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق هذا المعيار، ويرجع ذلك إلى أن عدداً من الشركات لم تقم بتطبيق هذا المعيار خلال فترة الدراسة.

أوصت الدراسة بزيادة الوعي بأهمية تطبيق هذا المعيار، وإصدار دليل إرشادي يساعد في دقة الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء، مع تطوير معايير المحاسبة المصرية دون الاعتماد فقط على ترجمة معايير التقارير المالية الدولية IFRS وإدخال التحسينات المتتالية عليها لتتسق مع المتغيرات البيئية والقيم المجتمعية والهياكل التنظيمية في مصر.

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، معيار التقرير المالي الدولي IFRS,15، الإيرادات من العقود مع العملاء، القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، جودة الأرباح.



Abstract:

The study, both theoretical and practical, aimed to determine the impact of the Egyptian Accounting Standard No. (48) “Revenue from contracts with clients” on the informational value of accounting profits, in order to reach whether the application of this standard helps improve the informational value of accounting profits in companies listed on the Egyptian Stock Exchange or no.

The study dealt with a review of many relevant previous studies to reach aspects of agreement and disagreement with those studies, find a research gap and derive study hypotheses. The application was applied to 96 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period (2018-2021), and the period of analysis of the applied study was divided into two terms: The first is the period before the application of the standard (2018-2019) and the second is the period after the application of the standard (2020-2021), and the study tested eight variables for each company according to the market sector to which it belongs, and the total number of views was (384) views, and the statistical analysis was conducted using multiple regression model to explain the relationship under study.

The study concluded that the application of the Egyptian Accounting Standard No. (48) “Revenue from contracts with Customers” contributes to enhancing the informational value of the accounting profits for companies listed on the Egyptian Stock Exchange, however, there is no fundamental difference in the level of the informational value of accounting profits before and after the application of this standard. This is due to that a number of companies did not apply this criterion during the study period.

The study recommended raising awareness of the importance of applying this standard, and issuing a guideline that helps to promote the accuracy of recognition, measurement and disclosure of revenues from contracts with customers, while developing Egyptian accounting standards without relying only on the translation of International Financial Reporting Standards IFRS With the introduction of successive improvements to be consistent with environmental changes, societal values and organizational structures in Egypt.

Key words: Egyptian Accounting Standard No. (48), International Financial Reporting Standard IFRS,15, Revenue from contracts with customers, informational value of accounting profits, profits quality.

١. الإطار العام للدراسة:

١/١ مقدمة:

يرتبط بالإيرادات ثلاثة قرارات رئيسية هي؛ متى يتم الاعتراف بالإيراد؟، كيف يتم قياس قيمة الإيراد؟، كيف يتم الإفصاح عن طبيعة ونوعية معلومات الإيراد بالقوائم المالية؟(هاشم، ٢٠١٨: ٣٨٥)، ويمثل الاعتراف بالإيراد أحد أهم الموضوعات المعقدة في أدبيات المحاسبة المالية(Holzmann and Ramnath, 2013:6)، وكذلك أحد أهم الموضوعات التي توليها الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة المالية اهتماماً خاصاً، ففي مايو ٢٠١٤م اشترك كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار معيار مشترك للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء(IFRS,15)، متضمناً كافة الإرشادات لاتخاذ القرارات المرتبطة بالتقرير عن الإيرادات بالقوائم المالية، (Khamis, 2016:4; Cristin, 2015: 852)، على أن يبدأ تطبيقه اعتباراً من أول يناير ٢٠١٧م، وسمح للمنشآت بتطبيقه قبل ذلك شريطة أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية ذات العلاقة.

وفي مصر تم إدخال تعديلات على معايير المحاسبة المصرية لمحاكاة معايير التقارير المالية الدولية بما يساهم في إنتاج معلومات ذات جودة عالية قابلة للفهم والمقارنة وبما يؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية، ففي ١٨ مارس ٢٠١٩م أصدر وزير الاستثمار القرار رقم ٦٩ الذى يقضى بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية (الصادرة بالقرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥م، والتي حلت محل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزاري ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦م)، فقد جاء بالمادة الرابعة من القرار ٦٩ لسنة ٢٠١٩م: معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" والمقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) يحل محل معياري المحاسبة المصريين رقم (١١) والمرتبط بالإيراد ورقم (٨) المرتبط بعقود الإنشاء، على أن يكون التطبيق مع أول يناير ٢٠٢٠م مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير، جدير بالذكر أن معايير المحاسبة المصرية هي ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مع وجود بعض الاستثناءات الطفيفة حتى تتماشى معايير المحاسبة الدولية مع القوانين المصرية.

وبصفة عامة تتفق بعض الدراسات (Aladwan,2019; Altaji,2019; Giorgia & Niccolò,2019) على أن تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS,15) له مردود إيجابي على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، فهل يوجد مثل هذا التأثير في الشركات المقيدة



بالبورصة المصرية بعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)؟، هذا ما تجيب عنه الدراسة الحالية نظرياً وتطبيقياً.

٢/١ مشكلة الدراسة:

تمثل الإيرادات؛ أحد أهم بنود القوائم المالية، والأساس الجوهري لاتخاذ قرارات الاستثمار، والعنصر الرئيس الحاكم للأداء المالي للشركات، والمكون الأساسي لاستدامة وربحية الأعمال، وأكثر الأرقام المحاسبية المنشورة حسماً في تقييم الأداء المالي الحالي والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركة (3: 2018, Nadia; 8: 2015, Kasztelnik)، فحينما يكون رقم الإيراد غير متوافق مع طبيعة ونوعية الأحداث الاقتصادية التي نشأ عنها أو تم فهمه بشكل غير صحيح من جانب مستخدمي القوائم المالية فإن ذلك سيؤدي إلى آثار سلبية على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، نظراً لتأثير الإيرادات على رصيد كل من العملاء والمدفوعات المقدمة والمخصصات المرتبطة بالعقود مع العملاء وقيمة صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Knorova, 2016: 69؛ خليل ٢٠١٧: ٣١٢).

غير أن قضية الاعتراف بالإيرادات تعتبر من القضايا بالغة الأهمية والمثيرة للجدل (Aladwan, 2019: 729)، إذ يمكن استخدام الإيرادات في التلاعب المحاسبي Accounting Manipulation، ولتحسين عملية الاعتراف بالإيرادات Recognition Revenue، تم إصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS, 15 (Van Wyk, 2020: 15)، وتبعاً لذلك أصدر وزير الاستثمار المصري القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩م لتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، وكما ورد بالمادة الرابعة من القرار: معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" والمقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS, 15) يحل محل معياري المحاسبة المصريين رقم (١١) والمرتبط بالإيراد ورقم (٨) المرتبط بعقود الإنشاء.

ويرتبط بتطبيق المعيار المحاسبي المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" قضية محورية هي؛ "هل ما زالت الإدارة العليا ستتبع سلوكاً انتهازياً عند المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، أم ستتبع الإدارة العليا سلوكاً رشيداً بما يؤدي إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المفصح عنها بالتقارير المالية؟، وإزاء ذلك يتعين بحث متطلبات المحاسبة عن الإيراد والعرض والافصاح في القوائم المالية التي تضمنها المعيار رقم (٤٨) وأثرها على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية التي يتم إنتاجها عند تطبيق هذا المعيار.

وتركز الدراسة الحالية على قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" (كمتغير مستقل) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية (كمتغير تابع)، وما هو شكل هذه العلاقة وأكثر العوامل تأثيراً عليها، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية محل الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: هل تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" يؤثر على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية؟ ويتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مبررات المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"؟
 - ما هو دور المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) في التغلب على مشكلات الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء؟
 - ما هي متطلبات المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء والعرض والإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨)؟
 - ما هو أثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ٣/١ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في: تحديد أثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مبررات المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء"؟
- التعرف على متطلبات المحاسبة عن الإيراد من العقود مع العملاء والعرض والإفصاح التي تتضمنها المعيار (٤٨)؟، وأهميتها، وآثار تطبيق هذه المتطلبات، وانعكاس ذلك على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية.
- التعرف على أبعاد القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، والعوامل المؤثرة عليها، وطرق قياسها.
- اختبار أثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.



٤/١ أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها العلمية نظراً لحدثة إضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) وتطبيقه مع أول يناير ٢٠٢٠م، ومن ثم تعد هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية وللبناء النظري في هذا المجال، فقد وجد الباحث الحاجة إلى أهمية دراسة وتحليل أثر تطبيق هذا المعيار على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن الدراسة تساير التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي فهو من الموضوعات المثارة حالياً وتحظى باهتمام الباحثين على المستوى المحلي والدولي، وارتكازه على العديد من الجوانب والمداخل والتي يثار العديد من أوجه الجدل في معرفة دورها في تعزيز جودة الأرباح المحاسبية ومن ثم تحسين كفاءة الأسواق المالية.

كما تكتسب الدراسة الحالية أهميتها العملية من خلال تقديم دليل تطبيقي لأثر المعيار على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكون الدراسة تساير اهتمامات المنظمات المهنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما أن الدراسة يمكنها تقديم إرشادات للجهات المسؤولة في مصر نحو أهمية الإلزام بتطبيق هذا المعيار، بالإضافة إلى توصيات تستهدف تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الأمر الذي سينتج عنه تحسين مستوى الأداء بالبورصة المصرية.

٥/١ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي لمراجعة الأدب المحاسبي وتحليل ما ورد بالفكرين الأكاديمي والمهني للمحاسبة والمراجعة والعلوم المرتبطة بها عن موضوع "الإيرادات من العقود مع العملاء" وعلاقته بالقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وتتمثل أهم مصادر المعلومات للدراسة في الكتب والدوريات والرسائل العلمية سواء العربية أو الأجنبية، فضلاً عما أصدرته المنظمات العلمية والمهنية المعنية بالمحاسبة والمراجعة من معايير وتوصيات وإرشادات، وأخيراً ما أوصت به المؤتمرات والندوات التي تناولت موضوع الدراسة. كما يتم استخدام المنهج الاستقرائي في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية، بما يمكن من الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات.

٦/١ حدود الدراسة:

- يخرج عن نطاق هذه الدراسة المعايير المقابلة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) إلا بالقدر الذي يخدم أهداف الدراسة.
 - تقتصر الفترة الزمنية للدراسة على السنوات (٢٠١٨-٢٠٢١م) كحدود زمنية، نظراً لأن بداية تطبيق هذا المعيار من ٢٠٢٠/١/١م، ومن ثم فإن أول قوائم مالية سنوية تم إعدادها وفقاً لهذا المعيار كانت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١م، وقد عمد الباحث إلى اختيار عامين قبل تطبيق المعيار (٢٠١٨، ٢٠١٩) بالإضافة لعامين بعد تطبيق المعيار (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، حتى يتم تحديد مدى جوهرية الاختلافات في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح قبل وبعد تطبيق المعيار.
 - تقتصر الدراسة الحالية على قياس أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
- ## ٧/١ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى تناول الجوانب النظرية للدراسة والمتعلقة بأثر معيار المحاسبة المصري (٤٨) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، بينما يتم في الجزء الثالث عرض الدراسات السابقة وبناء الفروض، أما الدراسة التطبيقية فقد خصص لها الجزء الرابع، وقد تم عرض نتائج وتوصيات الدراسة في الجزء الخامس، وأخيراً تم عرض قائمة المراجع.

٢ . الجوانب النظرية للدراسة:

١/٢ الإيرادات من العقود مع العملاء:

يمثل الإيراد أحد أهم البنود الواردة في القوائم المالية والذي يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية خاصة المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتبين في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي (Lonica et al, 2016)، وثمة محاولات لتعريف الإيراد من العقود مع العملاء؛ فيرى (Flood,2015) بأنه "التدفقات الداخلة أو أي ارتفاع في قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة أو سداد الالتزامات وذلك من خلال نقل أو إنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة أو أي نشاط آخر يدخل ضمن نطاق الأعمال الرئيسية والمعتادة للمنشأة"، كما يرى (Termaten,2014) بأنه "الدخل الناشئ من دورة الأنشطة العادية للمنشأة وأن هذا الدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتخذ شكل تدفقات واردة أو زيادة في قيمة الأصول أو تخفيض في



الالتزامات ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية ما عدا المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة في حقوق الملكية".

ويرى الباحث أنه بالرغم من اختلاف التعريفات من الناحية المصطلحية إلا أنها اتفقت من حيث المبدأ على أن الإيراد ينتج عن وفاء المنشأة بالتزاماتها بنقل سلعة أو تقديم خدمة معينة، مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين تحقق الإيراد واكتسابه؛ حيث يقصد بتحقيق الإيراد تبادل السلعة أو الخدمة والحصول على مقابلها النقدي وذلك في القدرة على تحديد قيمة المعاملة نقداً وألا يكون هناك احتمال لاسترجاع كل أو جزء من القيمة النقدية بواسطة المشتري، أما اكتساب الإيراد فيقصد به مجموعة الأنشطة والعمليات التي قامت بها المنشأة سواء كانت بالإنتاج أو البيع أو تقديم الخدمة مع وجود تأكيد من جانب المنشأة باستكمالها لهذه العمليات التي تمكنها من الحصول على الإيرادات.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري (٤٨) تعترف الشركة بالإيراد كانعكاس لنقل السلع والخدمات إلى العملاء بمبلغ يعكس الإيراد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه كمقابل لهذه السلع والخدمات؛ ويعترف بالإيراد عند التزام الشركة بسداد الالتزام، وقد قدمت دراسة Ivan (nikolaev,2016) خطوات للاعتراف وقياس الإيراد وهي: تحديد العقد، وتحديد الالتزامات، وقياس ثمن العملية (سعر المعاملة)، وتخصيص ثمن العملية على التزامات الأداء بالعقد، والاعتراف بالإيراد.

وفيما يتعلق بالعرض والإفصاح فقد أوضحت دراسة (Godwin,2016) بأن تعرض العقود من العملاء في قائمة المركز المالي ضمن الأصول (أصل العقد) أو الالتزامات (التزام العقد) وذلك اعتماداً على العلاقة بين أداء المنشأة ومدفوعات العميل، كما تعرض المنشأة أي حقوق غير مشروطة في المقابل بشكل مستقل كذمم مدينة، وأي فرق بين الاعتراف المبدئي بالذمم المالية والمبلغ المقابل للإيراد المعترف به يجب عرضه كمصروف مثل خسارة الانخفاض، كما أن دراسة (Ivan nikolaev,2016) عرضت أنه يجب ان تفصح المنشأة عن توقيت الوفاء بالتزامات الأداء، وما إذا كانت طرق الاعتراف بالإيرادات توفر وصفاً كاملاً لتحويل البضائع والخدمات وبالنسبة للالتزامات الأداء المستوفاة عند نقطة زمنية معينة، كما يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام الهامة للتقييم عندما يحصل العميل على السيطرة على البضائع أو الخدمات المتعهد بها، كما يجب الإفصاح عن الأرصدة الختامية لأصول المعترف بها عن التكاليف المتكبدة للحصول أو الوفاء بالعقد مع العميل بالفئة الرئيسية للأصل ومبلغ الاستهلاك وخسارة تخفيض القيمة المعترف بها في فترة التقرير، وإذا اختارت المنشأة استخدام وسيلة عملية حول وجود مكان

تمويلي هام أو حول التكاليف الإضافية للحصول على العقد فيجب على المنشأة أن تفصح عن ذلك.

٢/٢ مبررات المعيار المحاسبي المصري (٤٨):

تعتبر معايير المحاسبة بمثابة الضوابط اللازمة لإنتاج معلومات تتسم بالشفافية وتعكس بوضوح الوضع الاقتصادي العادل للشركات، بهدف تحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية للأسواق المالية وحماية أصحاب المصالح، ولذا فقد سعت العديد من المنظمات والهيئات المهنية في مجال المحاسبة على المستوى الدولي والإقليمي لتوحيد معاييرها، وتمثلت أهم الجهود في هذا الصدد في محاولة تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية. (Azar Nasrin et al., 2019; Aleisa et al., 2020; Ibrahim 2020; CFI, 2021; Hussin, et al., 2021; Malo, al., 2021) وكان على إثرها أن أدخلت مصر تعديلات على معايير المحاسبة المصرية لمحاكاة معايير التقارير المالية الدولية بما يساهم في إنتاج معلومات ذات جودة عالية قابلة للفهم والمقارنة يمكن الاعتماد عليها، والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من تكاليف وكالة بين الإدارة العليا للشركات والأطراف ذات المصلحة مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية.

جدير بالذكر أن معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" والمقابل لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) يحل محل معياري المحاسبة المصريين رقم (١١) والمرتبط بالإيراد ورقم (٨) المرتبط بعقود الإنشاء، وقد تم التطبيق مع أول يناير ٢٠٢٠م. وثمة تعارض في معايير الإيراد السابقة (٨،١١) ببعض الحالات مع مفاهيم الأصول والالتزامات، فقد كانت تحاول المحاسبة عن الإيراد تتم بشكل مباشر دون الأخذ في الاعتبار كيف تنشأ الأصول والالتزامات، وبالتالي تنشأ أحياناً الدائنية والمديونية المؤجلة دون أن تفي أو تقابل بمفهوم الأصول والالتزامات، كما أن متطلبات الاعتراف بالإيراد كانت تتضمن إرشادات محدودة عن موضوعات كثيرة هامة عن الإيراد مثل المحاسبة عن ترتيبات العنصر المتعدد مما كان يدفع بعض المنشآت لاستكمال الإرشادات المحدودة في المعيار الدولي، ومن ناحية أخرى فإن متطلبات الإفصاح كانت غير كافية مما ينتج عنها معلومات غير كافية للمستخدمين لفهم إيرادات المنشآت والأحكام التقديرية التي تقوم بها عند الاعتراف بهذا الإيراد وذلك بالرغم من اهتمام المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالإيراد والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

بيد أن معيار المحاسبة المصري (٤٨) يوفر إرشادات لأية منشأة تدخل في عقود مع العملاء لنقل البضائع أو تقديم الخدمات أو عقود لنقل الأصول غير المالية ما لم تقع تلك العقود في نطاق



المعايير الأخرى، ومن ثم يتسم القياس والاعتراف لأصول والتزامات العقود مع العملاء بأنه أكثر ملائمة وموثوقية، حيث يتم الاعتراف بأصل العقد عندما يكون حق المنشأة في مقابل تحويل البضائع أو الخدمات مشروطاً على شيء آخر بخلاف مرور فترة زمنية معينة كالأداء المستقبلي للمنشأة، كما يتم الاعتراف بالتزام العقد عند استلام المنشأة مبلغ المقابل من العميل أو عندما يكون هذا المقابل مستحقاً، وبالتالي فإن الهدف من معيار الإيرادات من العقود مع العملاء هو تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال إلزام المنشآت بالمبادئ التي يجب تطبيقها لتقديم معلومات عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل (Khamis, 2016:5، هيكل، ٢٠١٥: ٣٤٢)، ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار (٤٨) إلى ما يلي (عبدالمنعم، ٢٠١٥: ٢١٦):

- توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية من خلال تحسين متطلبات الإفصاح مما يساهم في فهم أفضل لمبالغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية المستقبلية بالمقارنة بمعايير الإيراد السابقة.
- تحسين القابلية لمقارنة ممارسات الاعتراف بالإيراد نتيجة تطبيق مبادئ الاعتراف بالإيراد بشكل ثابت عبر العمليات والصناعات وأسواق رأس المال.
- تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال تخفيض المتطلبات التي يجب أن تشير إليها المنشأة، وبالتالي تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى سهولة فهمها بصورة أفضل.
- إزالة عدم التناسق والتضارب والضعف في متطلبات الإيراد في معايير الإيراد السابقة، فعلى سبيل المثال كان بإمكان المنشآت الاعتراف بالإيراد بطرق مختلفة اعتماداً على أي معيار تقوم بتطبيقه نتيجة أن المعايير السابقة كانت لا تفرق بوضوح بين السلع والخدمات وبالتالي صعوبة تحديد ما إذا كانت بعض العمليات سوف تعالج وفقاً لأيهما، أما وفقاً للمعيار (٤٨) فقد حدد خطوات ثابتة للاعتراف بالإيراد تتصف بشكل أكثر عمومية وتعمل على إزالة التضارب والتباين الذي كان قائماً في مبادئ الاعتراف بالإيراد السابقة.
- توفير إطار أكثر صلابة لمقابلة قضايا الاعتراف بالإيراد كالبيع مع حق الرد، وترتيبات إعادة الشراء وغيرها مما يعمل على توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية.
- التعبير الصادق عن أصول العقد التي يتم قياسها، حيث أوجب المعيار بأن تتم المحاسبة عن أصول العقد، حيث تقوم المنشأة بتقدير أصل العقد وتخفيض قيمته وفقاً لهذا المعيار، كما يتم قياس أو تخفيض في قيمة أصل العقد وعرضه والإفصاح عنه.

- أوجب المعيار ضرورة قياس مقابل الأداء غير النقدي على أساس القيمة العادلة مما يجعل المعلومات أكثر موثوقية.

ومن ثم يرى الباحث بأن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) له دور كبير في تبسيط إعداد القوائم المالية من خلال تخفيض المتطلبات التي يجب أن تشير إليها المنشأة، وبالتالي تخفيض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى سهولة فهمها بصورة أفضل، ومن ثم زيادة إمكانية المقارنة بين الشركات على المستوى المحلي والدولي وتساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتكامل أفضل لأسواق رأس المال، وتحسين الاقتصاد من خلال تحسين المناخ أمام مختلف فئات المستثمرين.

٣/٢ متطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء":
يتطلب الاعتراف بالإيراد؛ التسجيل المحاسبي للإيراد وإدراجه ضمن القوائم المالية للمنشأة، مما يتطلب اختيار اللحظة الحاسمة في عملية اكتساب الإيراد خلال مراحل العملية التشغيلية سواء عند اكتمال عملية الإنتاج أو أثناءها أو عملية البيع أو عند التسليم أو عند تحصيل النقدية حيث يتطلب الاعتراف بالإيراد ضرورة أن يتحقق الإيراد أو يكون قابلاً للتحقق أو أن يتم اكتساب الإيراد (Elad,2015:81)، ولقد تطرق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) إلى العديد من القضايا والتي يمكن تناولها كما يلي:

١/٣/٢ قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات الأداء:

أشارت الفقرة (٢٢) من المعيار "أنه يجب على المنشأة عند نشأة العقد تقييم السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقد مع العميل ويجب عليها تحديد كل تعهد بتحويل أي مما يلي إلى العميل على أنه التزام أداء: سلعة أو خدمة (أو حزمة سلع أو خدمات) مميزة بذاتها أو سلسلة من سلع أو خدمات مميزة بذاتها ومتماثلة بشكل كبير يتم تحويلها بذات النمط إلى العميل".

كما أشارت الفقرة (٤٠) من المعيار بأنه "يجب على المنشأة أن تطبق طريقة واحدة لقياس مدى التقدم لكل التزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني ويجب على المنشأة أن تطبق تلك الطريقة بثبات على التزامات الأداء المشابهة وفي الظروف المشابهة، وفي نهاية كل فترة يتم إعداد تقرير عنها يجب على المنشأة إعادة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالتزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني".

٢/٣/٢ القياسات المعقولة للتقدم:

أشارت الفقرة (٤٤) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بإيرادات مقابل التزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني فقط إذا كان بإمكان المنشأة قياس مدى تقدمها نحو الوفاء



الكامل بالتزام الأداء بشكل معقول، ولن تكون المنشأة قادرة – بشكل معقول – على قياس مدى تقدمها نحو الوفاء الكامل بالتزام الأداء إذا كانت تنقصها معلومات جوهرية لتطبيق طريقة مناسبة لقياس مدى التقدم".

٣/٣/٢ القدرة على قياس نتيجة الالتزام:

أشارت الفقرة (٤٥) من المعيار أنه "في بعض الظروف (على سبيل المثال في المراحل الأولى من العقد) قد تكون المنشأة غير قادرة بشكل معقول على قياس مدى وفائها بالتزام الأداء، ولكن تتوقع المنشأة استرداد التكاليف التي تتكبدها في الوفاء بالتزام الأداء، في تلك الظروف يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد في حدود التكاليف التي تتكبدها فقط، إلى أن يأتي وقت تستطيع فيه بشكل معقول قياس مدى وفائها بالتزام الأداء".

ويرى الباحث أن المعيار استهدف الحد من تلاعب الشركات بإثبات إيرادات الفترة بأكملها لزيادة الأرباح على حساب الفترات الأخرى دون النظر إلى التكاليف في هذا الوقت، حيث أوجب المعيار الالتزام بإثبات الإيراد في حدود التكاليف التي تم تكبدها فقط في الوفاء بالتزام الأداء خوفاً من عدم القدرة مستقبلاً على الوفاء بالالتزام كلياً.

٤/٣/٢ التزامات برد مبلغ:

أوضحت الفقرة رقم (٥٥) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بالالتزام برد مبلغ إذا استلمت المنشأة مقابلاً من عميل وتتوقع رد بعض أو كامل ذلك المقابل للعميل، ويتم قياس الالتزام برد المبلغ المقابل المستلم (أو المستحق السداد) الذي لا تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه (أي المبالغ التي لم يتم تضمينها في سعر المعاملة)، ويجب تحديث التزام رد المبلغ والتغير المقابل في سعر المعاملة، وبناءً عليه في نهاية كل فترة يتم إعداد تقرير عن التغير في التزام كل عقد نتيجة التغيرات في الظروف".

ويرى الباحث أن الشركات يمكن أن تؤجل إثبات الالتزام برد تلك المبالغ، ولا تقوم بالتحديث الفعلي من أجل زيادة الأرباح في بعض الفترات من أجل المصلحة الشخصية ولذلك جاءت هذه الفقرة بمنع هذا التأجيل.

٥/٣/٢ وجود مكون تمويلي هام في العقد:

أشارت الفقرة (٦٠) من المعيار إلى أنه "يجب على المنشأة عند تحديد سعر المعاملة تعديل مبلغ المقابل المتعهد به مقابل آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان توقيت الدفعة الذي تم الاتفاق عليه بين أطراف العقد (إما صراحة أو ضمناً) يقدم العميل أو المنشأة منفعة هامة لتمويل تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل، وفي تلك الظروف فإن العقد يتضمن مكون تمويلي هام،

وقد يوجد مكون تمويلي هام بغض النظر عما إذا كان التمويل المتعهد به منصوص عليه صراحة في العقد أو ضمناً من خلال شروط السداد المتفق عليها بين أطراف العقد".

كما أشارت الفقرة (٦٥) من المعيار إلى أنه "يجب على المنشأة عرض آثار التمويل (دخل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة) في قائمة الدخل بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وعند المحاسبة عن عقد مع عميل يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة أو الفائدة المدينة فقط بالقدر الذي نشأ عنه أصل العقد (أو المبلغ المستحق التحصيل) أو التزام عن العقد".

ويرى الباحث أن الشركة يمكن أن تثبت دخل الفائدة مرة واحدة طوال مدة العقد لزيادة الأرباح، وعلى النقيض إثبات مصروف الفائدة مرة واحدة بتخفيض الأرباح تمهيداً للتلاعب بها، الأمر الذي جعل المعيار يشير إلى ذلك "بالقدر الذي يتم به إثبات أصل العقد".

٦/٣/٢ التغير في سعر المعاملة:

أشارت الفقرة (٨٧) من المعيار على أنه "يمكن أن يتغير سعر المعاملة بعد نشأة العقد لأسباب عديدة بما في ذلك إيضاح الأحداث غير المؤكدة أو في التغيرات الأخرى في الظروف التي تؤدي إلى تغير المبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل السلع أو الخدمات المتعهد بها".

ويرى الباحث أن هذا يؤدي إلى تحسين القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية من خلال إلزام المنشأة بتوزيع أي تغيرات لاحقة في سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد بنفس الأساس الذي تم بناءً عليه التوزيع عند نشأة العقد.

٧/٣/٢ الاستهلاك والاضمحلال:

أشارت الفقرة (١٠١) من المعيار أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بخسارة اضمحلال ضمن الأرباح والخسائر بالقدر التي تكون فيه القيمة الدفترية لأصل تم الاعتراف به (وفقاً للفقرة ٩١ أو ٩٥) يتجاوز: المبلغ المتبقي من المقابل الذي تتوقع المنشأة استلامه مقابل السلع أو الخدمات التي يتعلق بها الأصل ومطروحاً منه، والتكاليف المتعلقة بشكل مباشر بتقديم السلع أو الخدمات والتي لم يتم الاعتراف بها على أنها مصروفات".

٨/٣/٢ الإفصاح:

استهدف المعيار تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء، ولتحقيق ذلك الهدف فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات النوعية والكمية وفقاً للفقرة (١١٠) من



المعيار على النحو التالي: عقودها مع العملاء، والأحكام الشخصية الهامة والتغيرات في تلك الأحكام المستخدمة في تطبيق هذا المعيار على تلك العقود، وأي أصول تم الاعتراف بها من تكاليف الحصول على عقد مع عميل أو الوفاء بعقد مع عميل آخر.

وأشارت الفقرة (١١١) من المعيار على أنه "يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار مستوى التفصيل اللازم للوفاء بهدف الإفصاح، وما هو مقدار التركيز على كل مطلب من المتطلبات المختلفة، ويجب على المنشأة أن تجمع أو تفصل الإفصاحات بحيث لا يتم حجب المعلومات المفيدة من خلال تضمين كمية تفاصيل كبيرة غير هامة أو تجميع بنوداً لها بخصائص مختلفة".

كما نصت المادة (١١٢) من المعيار بأنه "لا يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات وفقاً لهذا المعيار إذا ما كانت تلك المعلومات تم الإفصاح عنها وفقاً لمعيار آخر".

ويرى الباحث أن هذا المعيار يضيف الكثير إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية كونه يؤدي إلى إثبات الإيراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات، وتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية بما يمكنهم من معرفة طبيعة ومبلغ وتوقيت ومدى عدم التأكد بالنسبة للإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد مع العميل.

٩/٣/٢ تعديلات العقد:

طبقاً للفقرة (١٨) من المعيار "أن تعديل العقد يعد بمثابة أمر تغيير أو تعديل أو تبديل ينشأ عندما يتفق أطرافه على تعديل يستحدث أو يعد حقوقاً قائمة واجبة التنفيذ لأطراف العقد كتابة أو باتفاق شفهيًا يفهم ضمناً من ممارسات الأعمال المعتادة".

١٠/٣/٢ قياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات العقد:

أشارت الفقرة (٣٩) من المعيار إلى "أنه يجب على المنشآت أن تعترف بالإيراد على مدار زمني بقياس مدى التقدم نحو الوفاء الكامل بالتزامات الأداء، وذلك لكل التزام أداء يتم الوفاء به على مدار زمني، مع عمل تحديثات لقياس مدى التقدم مع تغير الظروف خلال المدار الزمني ليعكس أي تغيرات في نتيجة التزام الأداء".

١١/٣/٢ القياسات المعقولة لمدى التقدم:

أشارت الفقرة (٤٥) من المعيار إلى أنه "يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد في ضوء التكاليف التي تم تكبدها فقط إلى أن يأتي وقت تستطيع فيه - بشكل معقول - قياس مدى وفائها بالتزام الأداء".

ويرى الباحث أن القياسات المعقولة لمدى التقدم تتطلب من المنشأة أن يتوافر لديها معلومات لقياس مدى تقدمها نحو الوفاء المتكامل بالتزام الأداء بشكل معقول.

١٢/٣/٢ التزام برد مبلغ:

أشارت الفقرة (٥٥) من المعيار إلى "أن هناك من الظروف التي لا تمكن المنشأة من الوفاء بالالتزام، الأمر الذي يجعلها تقوم برد مبلغ، وذلك إذا استلمت المنشأة مبلغ مقابل التزام، ويجب في ظل هذه الظروف تحديث التزام رد المبلغ، ومعدل التغير المقابل في سعر المعاملة ومعدل التغير في الالتزام المتعلق بالعقد وذلك في نهاية كل فترة يتم إعداد تقارير عنها نتيجة التغيرات في الظروف".

١٣/٣/٢ القيود على تقديرات المقابل المتغير:

أشارت الفقرة (٥٥) من المعيار إلى "أن من العوامل التي يمكن أن تزيد مقدار الرد من الإيراد المتراكم المعترف به أن يكون مبلغ المقابل معرضاً بدرجة عالية لعوامل خارج تأثير المنشأة، وقد تشمل تلك العوامل التقلب في السوق، وآراء أو تصرفات أطراف ثالثة، وأحوال الطقس، والمخاطر المرتفعة لتقادم السلعة أو الخدمة المتعهد بها".

١٤/٣/٢ الهدف من توزيع سعر المعاملة:

أشارت الفقرة (٧٣) من المعيار إلى "أن الهدف من توزيع سعر المعاملة هو أن تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء (أو سلعة أو خدمة مميزة بذاتها) بمبلغ يعكس مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، ويمكن أن تتغير سعر المعاملة نتيجة أحداث غير مؤكدة".

١٥/٣/٢ تصنيف الإيراد:

أشارت الفقرة (١١٤) من المعيار إلى أنه "يجب على المنشأة أن تصنف الإيراد المعترف به من العقود مع العملاء إلى فئات تصنف كيف تتأثر طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية".

ويرى الباحث أنه بالإضافة إلى تصنيف الإيراد يجب الإفصاح عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم العلاقة بين الإفصاح عن الإيراد حسب فئات كل تصنيف.

١٦/٣/٢ الإفصاح عن التغيرات الهامة:

أوجب المعيار ضرورة تقديم توضيح للتغيرات الهامة في أرصدة الأصل الناشئ عن العقود والالتزام المرتبط بالعقد خلال الفترة التي يتم إعداد التقرير عنها وفقاً للفقرة (١١٨) من المعيار مثل: التغيرات بسبب تجميع الأعمال، والتعديلات الناشئة عن التغير في قياس مدى التقدم أو



التغير في تقدير سعر المعاملة أو تعديل العقد، والاضمحلال في قيمة أصل نشأ عن العقد، وتغيير في الإطار الزمني للوفاء بالتزامات الأداء (أي الاعتراف بإيراد ناشئ عن التزام مرتبط بعقد).

٤/٢ القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية.

ترجع أهمية القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية إلى قدرتها على التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وفي تقييم الوضع المالي للشركة من قبل المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمرتبين، كما يمكن استخدام القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية كمؤشر على توزيعات الأرباح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يعتبر العديد من متخذي القرارات أن الأرباح السنوية هي البند الأساسي والأكثر أهمية في القوائم المالية (Tong, 2015)، وتشير دراسة (Dechow et al., 2010) إلى أن الأرباح المحاسبية توفر معلومات أكثر عن سمات الأداء المالي للشركة والتي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرار محدد، حيث تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بحيث تعكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة دون أن تتأثر بالعوامل الخارجة عن السيطرة.

اعتمدت بعض الدراسات التطبيقية على العديد من البدائل لقياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وقد ارتبط بعضها باستخدام مؤشرات مالية من القوائم المالية المنشورة مثل علاقة الأرباح مع التدفقات النقدية وعناصر ومكونات أساس الاستحقاق المحاسبي، بالإضافة لمؤشرات أخرى من خارج القوائم المالية مثل علاقة الأرباح المحاسبية ومتغيرات المتعاملين مع سوق الأوراق المالية.

بيد أن الباحث سيعتمد على منهجية دراسة (Umoren, 2015) لقياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وفقاً للنموذج التالي:

$$SP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 BVPS_{it} + \alpha_2 EPS_{it} + \alpha_3 P + \alpha_4 P_x BVPS_{it} + \alpha_5 P_x EPS_{it} + \varepsilon$$

حيث أن:

SP_{it}	يعبر عن سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)
$BVPS_{it}$	يعبر عن القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)
EPS_{it}	يعبر عن ربحية سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)
P	متغير وهمي (ثنائي القيمة) يأخذ القيمة (١) في الفترة المالية المطبق فيها معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

$P_x BVPS_{it}$ متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (BVPS) للشركة
(i) في نهاية الفترة المالية (t)

$P_x EPS_{it}$ متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (EPS) للشركة (i)
في نهاية الفترة المالية (t)

$\beta 1 : \beta 5$ معاملات نموذج الانحدار المتعدد

ϵ بواقي نموذج الانحدار المتعدد

٣. الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى مراجعة أهم ما قدمه الأدب المحاسبي في مجال الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وتحليل نتائج الدراسات السابقة، وكيفية الاعتماد عليها في بناء فروض الدراسة، فقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج التحليلي وقوائم الاستقصاء كأداة لدراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) على جودة الأرباح وجودة القوائم المالية (Kulikova, et al., 2014, KPMG, 2015)، (هاشم، ٢٠١٨)، كما تشير مجموعة من الدراسات المحاسبية إلى وجود تأثير إيجابي من تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء على جودة القوائم المالية وجودة الأرباح وتحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (المليجي، ٢٠١٥، عوض، وآخرون، ٢٠١٥).

وقد أدى ندرة الدراسات المحاسبية التي اعتمدت على المدخل الكمي لدراسة أثر تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء على جودة القوائم المالية (PWC, 2016) إلى وجود جدل بين الباحثين تجاه أثر هذا المعيار على جودة القوائم المالية، وفي ظل هذا الجدل في أدبيات المحاسبة وامتداداً لهذا الاتجاه من الدراسات فإن الدراسة الحالية تتناول عرض وتحليل أثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وقد تم تصنيف الدراسات ذات الصلة في ثلاث مجموعات كما يلي:

١/٣ دراسات سابقة تناولت "الإيرادات من العقود مع العملاء" وفقاً لـ (IFRS,15):

تناولت دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٥) مساهمة المعيار (IFRS,15) في علاج مشاكل الاعتراف بالإيراد في الكثير من المعاملات كالبيع مع حق الرد، والضمانات والتراخيص، والعقد المستقبلي وخيار الشراء وخيار البيع، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار يعزز من جودة المعلومات المحاسبية والتي تم التعبير عنها من خلال خاصية الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم، أما دراسة (كريمة، ٢٠١٥) فقد استهدفت تقديم إطار للمحاسبة عن



الإيراد في الشركات المطبقة لبرامج ولاء العملاء، وتناولت الدراسة تطور المحاسبة عن الإيراد ومسبباتها ومشاكل القياس وتوقيت الاعتراف بالإيراد، وأوصت الدراسة بتطوير مفهوم الإيراد لتحقيق المزيد من الفهم وتحسين المحاسبة عن الإيراد وأيضاً تطوير شروط الاعتراف بالإيراد وشروط قياس الإيراد، كما تناولت دراسة (Khamis,2016) تطور إصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) منذ مايو ٢٠١٤م، على اعتبار أنه معيار طال انتظاره لتحقيق التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد، حيث يعتبر المعيار المستحدث خروجاً عن المبادئ المتعلقة بتوقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية قياسه المعمول بها وفقاً للمعايير الأمريكية، وناقشت هذه الدراسة بصورة أساسية تصورات معدى القوائم المالية ومراقبي الحسابات في البيئة المصرية حول تطبيق هذا المعيار من حيث سهولة التطبيق ووضوح عملية القياس خلال قطاعات الأعمال المختلفة، وانتهت الدراسة إلى اتفاق كلاً من معدى القوائم المالية ومراقبي الحسابات على أن البيئة الحالية مازالت غير مستعدة لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي وفقاً لمتطلباته الجديدة التي زادت من مستوى التقدير والحكم المهني عند الاعتراف بالإيراد نظراً لعدم وجود معرفة كافية لديهم بهذا المعيار الجديد، وأوضحت الدراسة تباين النتائج باختلاف قطاعات الأعمال في البيئة المصرية، واستهدفت دراسة (عوض، وآخرون ٢٠١٦) استكشاف أثر تطوير معايير المحاسبة عن الإيراد الأمريكية والدولية والمصرية على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية، من خلال تناول مفهوم الإيراد ومتطلبات ومبررات تطوير الاعتراف بالإيراد في المعايير الأمريكية والدولية والمصرية، وتحليل العلاقة بين متطلبات الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15)، وتحليل المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المبررات لتطوير المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية للاعتراف بالإيرادات، وأن تطبيق المعيار (IFRS,15)، يؤثر إيجابياً على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية في البيئة المصرية في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما هدفت دراسة (Hasan,2017) إلى بيان مدى إمكانية الشركات الصناعية الأردنية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS,15) "الإيراد من العقود مع العملاء" من وجهة نظر معدى التقارير المالية، وأظهرت هذه الدراسة إمكانية الشركات الصناعية الأردنية بالالتزام بمتطلبات الاعتراف والقياس فيما يتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء، وعدم إمكانية هذه الشركات من الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات وفقاً للمعيار (IFRS,15)، وهدفت دراسة (Oyedokun,2017) إلى إعادة النظر في أحكام معيار المحاسبة الدولي (IAS,18) ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات، ولتحقيق الهدف ركزت الدراسة على كيفية الاعتراف بالإيرادات وغيرها من أشكال

الدخل في القوائم المالية، استناداً إلى المعيار (IAS,18) وذلك للمساعدة في المرحلة الانتقالية لتطبيق المعيار (IFRS,15)، واعتمدت هذه الدراسة على منهجية تحليل المحتوى، وانتهت الدراسة إلى أهمية تطبيق المعيار (IFRS,15)، وأنه يجب على معدي القوائم المالية أن يباشروا التطبيق المبكر للمعيار (IFRS,15) بشكل جاد، ويتطلب ذلك التدريب والفهم الجيد للمعيار استعداداً لتطبيقه اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧م، وتناولت دراسة (عيد، ٢٠١٨) أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي " (IFRS,15) الإيرادات من العقود مع العملاء" على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح طبقاً لمعيار التقرير الدولي (IFRS,15) تتطلب معلومات مفصلة عن الإيرادات بشكل أشمل من المعايير المحاسبية الحالية للاعتراف بالإيراد، وقد جاءت متطلبات الإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) متناسقة مع الهدف الأساسي لهذا المعيار وهو تقديم معلومات كمية ووصفية مفيدة لمستخدمي البيانات المحاسبية حول طبيعة وكمية وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن العقد المبرم مع العميل، وبالتالي استنتجت الدراسة أن متطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) ذات مستوى إفصاح مناسب لمستخدمي المعلومات المالية، وتوصلت دراسة (Giorgia & Niccolò,2019) إلى وجود تأثير هام لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) على كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية لشركات الاتصالات المدرجة بالبورصة في إيطاليا وإسبانيا في عام ٢٠١٨ بداية تطبيق المعيار بالمقارنة بالعامين السابقين على تطبيق المعيار ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، وذلك وفقاً للعينة المكونة من عدد ١٣ شركة اتصالات المدرجة بالبورصة بقطاع الاتصالات، وأنه يتم الاحتفاظ بالمديرين في شركات الاتصالات نتيجة لتوفير المزيد من الإفصاحات عن الإيرادات وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة، وقد تم استخدام منهج تحليل المحتوى، كما تبين نتائج الدراسة أن شركات الاتصالات الإسبانية قد أولت اهتماماً نوعياً وكمياً أقل بشأن الإفصاح عن الإيرادات بالمقارنة بشركات الاتصالات الإيطالية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود شركات اتصالات في السوق الإسباني أو الإيطالي من العينة اختارت التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS,15) قبل أول يناير ٢٠١٧، واستهدفت دراسة (Aladwan,2019) بيان أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS,15) "الإيراد من العقود مع العملاء" على الإيرادات وقيمة سعر السهم في الشركات الأردنية بالمقارنة بمعيار المحاسبة الدولي (IAS,18)، وأظهرت الدراسة فروق معنوية في قياس قيمة الإيرادات قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15)، كما أظهرت الدراسة تأثير هذا المعيار إيجابياً



على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات الأردنية في قطاع التعدين وقطاع المقاولات للشركات المدرجة ببورصة عمان، وأن تطبيق معيار (IFRS,15) يوفر معلومات محاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات من جانب مستخدمي القوائم المالية. وهدفت دراسة (Altaji,2019) إلى التحقق من تأثير معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة والتمثيل الصادق، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من منظور المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة الأربعة الكبرى في الأردن، كما وجدت الدراسة أن هناك تأثير معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) على تحسين خاصية الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية تواجه صعوبات جوهرية في تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15)، وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (هاشم، ٢٠١٨) رغم اختلاف بيئة التطبيق للدراسة، مما يعني أن الاعتبارات الحاكمة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المستحدثة في البيئة العربية تتشابه إلى حد بعيد خاصة عند مقارنة نتائج دراستي (Khamis,2016) عيد، ٢٠١٨) في كل من مصر والأردن، وهدفت دراسة (Boujelben and Kobbi, 2020) إلى بيان درجة الامتثال للإفصاحات الإلزامية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS,15) في قطاعي المقاولات والاتصالات، من خلال دراسة بيانات القوائم المالية عن عام ٢٠١٨ لعدد ٢٢ شركة، وتوصلت الدراسة لعدم وجود امتثال كامل بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS,15)، ويوجد تباين في الامتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامية بين قطاع المقاولات وقطاع الاتصالات. ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (Wing W. Poon,2020) تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS,15) في شركات المقاولات، وهدفت الدراسة إلى بيان نمط الاعتراف بالإيرادات، وتجميع عقود المقاولات طويلة الأجل وتعديلها في شركات المقاولات وأظهرت هذه الدراسة أن هذا المعيار يتضمن نموذجاً شاملاً للاعتراف بالإيراد، ويتم تطبيقه على مختلف القطاعات، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتراف بالإيرادات من عقود المقاولات لم يتغير بشكل ملحوظ في ظل تطبيق المعيار الجديد (IFRS,15). وهدفت دراسة (Van Wyk, M. & Coetsee, D., 2020) إلى تقييم مدى ملائمة إرشادات معيار التقرير المالي (IFRS,15) للتعامل مع تعقيدات صناعة البناء والتشييد للاعتراف بالإيرادات من عقود الإنشاءات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار (IFRS,15) يوفر إطاراً مناسباً للاعتراف بالإيرادات من عقود الإنشاءات، ولكن توجد حالة من عدم اليقين Uncertainty في الممارسة العملية، وأنه يجب الإفصاح عن الأحكام والمجالات الهامة

لتقدير عدم التأكد، كما أظهرت هذه الدراسة أنه يجب على شركات المقاولات إدراك الحقوق والالتزامات الواردة في العقود، ومدى تأثيرها على الاعتراف بالإيرادات من هذه العقود. ويتضح من هذه الدراسات وغيرها وجود شبه اتفاق بين الباحثين على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية وجودة الأرباح المحاسبية وزيادة نطاق وطبيعة الإفصاح بالقوائم المالية، لكن هذه الآثار تختلف بصورة نسبية من قطاع لآخر، كما لا يوجد اتساق بين نتائج هذه الدراسات فيما يتعلق بطبيعة القطاعات الاقتصادية التي سوف تتأثر بصورة جوهرية بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وكذلك مجالات التأثير المحتملة نتيجة تطبيق المعيار. ٢/٣ دراسات سابقة تناولت "الإيرادات من العقود مع العملاء" وفقاً للمعيار المصري رقم (٤٨):

نظراً لحدثة إضافة هذا المعيار وتطبيقه مع أول يناير ٢٠٢٠م، فإن الدراسات السابقة التي تناولته لا زالت محدودة، وقد استهدفت دراسة (عزت، ٢٠٢٠) إلى إلقاء النظر على الانتقادات التي وجهت لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) الخاص بعقود الإنشاءات، والمعيار الدولي رقم (٨) والخاص بالإيراد ومدى تأثير ذلك في منهجية معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) ودوره في الحد من قدرة الإدارة في التحكم في توقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية قياسه مما يؤدي إلى الحد من القيام بأساليب المحاسبة الابتكارية، أما دراسة (خليفة، ٢٠٢٠) فقد هدفت إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) ورقم (٨)، وكيفية تطبيق المعيار المصري رقم (٤٨)، والتأثيرات الضريبية لتطبيقه، وتناولت الدراسة أثر التحول إلى المعيار المحاسبي المصري (٤٨) وأثر تطبيقه على ضريبة القيمة المضافة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق هذا المعيار يمكن أن يتغلب على المشكلات الضريبية في حالة العقود طويلة الأجل وفي حالة برنامج ولاء العملاء وحالة البيع مع حق الرد، وذلك من منظور ضريبة القيمة المضافة. كما هدفت دراسة (عبد الباقي، ٢٠٢١) إلى بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على ضريبة الدخل، وذلك من خلال دراسة حالة شركة أوراسكوم للتنمية مصر (شركة مساهمة مصرية)، والتي اختارت التطبيق المبكر لهذا المعيار اعتباراً من يناير ٢٠١٩م، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة



المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء" على ضريبة الدخل، وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

٣/٣ دراسات سابقة تناولت القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية:

استهدفت دراسة (Elbannan,2011) اختبار أثر تبني معايير المحاسبة المصرية المعتمدة على معايير التقارير المالية الدولية علي جودة الأرباح وتقييم الشركة، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض إدارة الأرباح بعد تبني معايير المحاسبة المصرية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على قيمة الشركة نتيجة تبني معايير المحاسبة المصرية وتم تفسير تلك النتيجة بغياب الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية عند إعداد القوائم المالية وكذلك ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة والمراجعة وعدم كفاية التأهيل العلمي والمهني، وفي نفس السياق استهدفت دراسة (مليجي، ٢٠١٤) اختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة وتوصلت الدراسة بالتطبيق على عينة من الشركات السعودية إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة، كما توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين من خلال تأثيرها الإيجابي على الأداء المالي للشركة.

٤/٣ الفجوة البحثية:

طبقاً لما انتهت إليه الدراسات السابقة؛ يمكن الإشارة إلى أهم ما تتميز به الدراسة الحالية ومساهمتها في الأدب المحاسبي لتقليل الفجوة البحثية كما يلي:

- أن الدراسات السابقة التي تناولت "الإيرادات من العقود مع العملاء" وفقاً لمعيار (IFRS,15) استهدفت مزايا وتحديات التطبيق في بيئات دولية مختلفة، وأثر هذا المعيار من منظور جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة بالإضافة إلى أثره على الإيرادات وحقوق الملكية.
- أن أياً من الدراسات السابقة التي تناولت "الإيرادات من العقود مع العملاء" وفقاً لمعيار المحاسبة المصري (٤٨) - في حدود علم الباحث - لم تتناول أثر تطبيق هذا المعيار على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وذلك نظراً لحدثة إضافة المعيار وتطبيقه مع أول يناير ٢٠٢٠م، إذ توجد ندرة في الدراسات التي تتناول هذا المعيار في البيئة المصرية، وهو ما يمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها.
- أن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت معيار "الإيرادات من العقود مع العملاء" قد تمت في بيئة أعمال أجنبية تختلف في خصائصها وطبيعتها القانونية والاقتصادية والثقافية عن

خصائص بيئة الأعمال المصرية، وهو ما سيتم تناوله في الدراسة الحالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة.

٥/٣ اشتقاق فروض الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسات السابقة واستناداً لمشكلة الدراسة وأسئلتها؛ يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: يوجد أثر معنوي إيجابي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

٤ . الدراسة التطبيقية:

تعتمد الدراسة التطبيقية على المنهجية الأرشيفية Archival Methodology والتي تقوم على التحليل والاستنتاج باستخدام بيانات تاريخية من الواقع العملي والتي يتم جمعها من مصادرها المختلفة (Coyne et al.2010)، ويتناول هذا الجزء من الدراسة هدف الدراسة التطبيقية، ومصادر الحصول على البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونتائج الدراسة التطبيقية، وذلك كما يلي:

١/٤ هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار الفروض التي تم بناءها في الجزء النظري من الدراسة، والمرتبطة باتجاه العلاقة بين معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" والقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، فضلاً عن التحقق من أثر بعض المتغيرات الرقابية، وذلك لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٤ مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية (التقارير المالية السنوية لشركات العينة) من خلال شركة مصر لنشر المعلومات (egid)، وموقع مباشر لنشر المعلومات^(١)، وموقع أرقام^(٢)،

(١) <http://www.mubasher.info>

(٢) <http://www.argaam.com>



والموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية^(٣)، والمواقع الإلكترونية الرسمية لشركات العينة المعلنة لدى بورصة الأوراق المالية المصرية، بالإضافة إلى كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، كما تم استخدام برنامج (Excel) كأساس لجمع البيانات وتلخيصها للوصول إلى متغيرات الدراسة بشكل نهائي قبل إدخالها على برنامج (SPSS, V.24).

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢١)^(٤) والمستمر قيدها خلال نفس الفترة، ولها قوائم مالية منشورة على موقع البورصة المصرية، وتنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة والبالغ عددها (٢٠٥) شركة، وقد قام الباحث بتحديد حجم عينة الدراسة بعد تطبيق المعايير التالية:

- تم استبعاد المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار)، نظراً لما تتمتع به من طبيعة خاصة في عملها وسياساتها التمويلية عن مثيلاتها في الشركات غير المالية الأمر الذي يخلق صعوبة بشأن القابلية للمقارنة نتيجة الاختلافات في الضوابط والقوانين المنظمة (Yaser, 2013).
- أن تكون الشركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي لم يتم اندماجها أو لم يتم إيقاف التداول عليها بشكل مؤقت أو نهائي خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢١)، حتى تكون البيانات المالية المنشورة حقيقية وفعلية لإتمام الاختبارات الإحصائية اللازمة.
- أن تتوفر التقارير المالية السنوية والإيضاحات المتممة لشركات عينة الدراسة في ١٢/٣١ من كل عام، وأن تكون بالجنيه المصري.

وبعد تطبيق المعايير المذكورة؛ بلغت شركات العينة (٩٦) شركة تم اختيارها وفقاً للتوزيع القطاعي للسوق، بما يساهم في وضع العينة من الشركات في قطاعات متجانسة بما يضمن تحقيق دقة التأثير لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية على مستوى العينة، الأمر الذي يزيد من قابلية نتائج الدراسة للتعميم، ويوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة مصنفة وفقاً لقطاعات السوق، وعدد ونسبة الشركات في كل قطاع بالنسبة لإجمالي عينة الدراسة^(٥).

(٣) www.egx.com.eg

(٤) اشتراط استمرار قيد الشركات الداخلة في عينة الدراسة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م يعد أمر حتمي لقياس المتغير التابع لهذه الدراسة.

(٥) يتضمن ملحق الدراسة بيان بأسماء الشركات - عينة الدراسة التطبيقية.

جدول رقم (١) عينة الدراسة مصنفة وفقاً لقطاعات السوق.

م	قطاعات السوق	عدد الشركات	التوزيع النسبي
١	المواد الأساسية	٨	٪٨.٣٤
٢	الطاقة والخدمات المساندة	٣	٪٣.١٣
٣	مواد البناء	١٥	٪١٥.٦٣
٤	الخدمات المالية غير المصرفية	٧	٪٧.٣
٥	الأغذية والمشروبات والتبغ	٧	٪٧.٣
٦	الرعاية الصحية والأدوية	٦	٪٦.٣
٧	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١١	٪١١.٤٦
٨	المنسوجات والسلع المعمرة	٥	٪٥.٢
٩	العقارات	٢٣	٪٢٣.٩٦
١٠	الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	٪٣.١٣
١١	السياحة والترفيه	٨	٪٨.٣٤
	حجم العينة النهائي	٩٦	٪١٠٠

من الجدول (١) يتضح أن العينة من الشركات موزعة على إحدى عشر قطاع، وأن أكثر القطاعات تمثيلاً هو قطاع العقارات بنسبة بلغت ٢٣.٩٦٪، يليه قطاع مواد البناء بنسبة ١٥.٦٣٪، أما القطاع الأقل تمثيلاً فكان قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة بلغت ٣.١٣٪، ويوضح الجدول رقم (٢) شركات العينة والمشاهدات في كل شركة على حسب القطاع خلال فترة الدراسة (٤ سنوات)، حيث بلغ إجمالي عدد المشاهدات (٣٨٤) مشاهدة. جدول رقم (٢) شركات العينة والمشاهدات على حسب قطاعات السوق وسنوات الدراسة

م	قطاعات السوق	عدد المشاهدات	عدد الشركات			
			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
١	المواد الأساسية	٣٢	٨	٨	٨	٨
٢	الطاقة والخدمات المساندة	١٢	٣	٣	٣	٣
٣	مواد البناء	٦٠	١٥	١٥	١٥	١٥
٤	الخدمات المالية غير المصرفية	٢٨	٧	٧	٧	٧
٥	الأغذية والمشروبات والتبغ	٢٨	٧	٧	٧	٧
٦	الرعاية الصحية والأدوية	٢٤	٦	٦	٦	٦



م	قطاعات السوق	عدد المشاهدات	عدد الشركات			
			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
٧	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤٤	١١	١١	١١	١١
٨	المنسوجات والسلع المعمرة	٢٠	٥	٥	٥	٥
٩	العقارات	٩٢	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
١٠	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	١٢	٣	٣	٣	٣
١١	السياحة والترفيه	٣٢	٨	٨	٨	٨
	الإجمالي	٣٨٤	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦

٤/٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

بالرجوع إلى فروض الدراسة؛ يتضح أن متغيرات الدراسة تتكون من متغير مستقل واحد هو معيار المحاسبة المصري (٤٨)، أما المتغير التابع فيتمثل في القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك يتضمن نموذج الدراسة بعض المتغيرات الرقابية، ويمكن توصيف هذه المتغيرات وكيفية قياسها على النحو التالي:

٤/٤/١ المتغير المستقل: المعيار المحاسبي المصري (٤٨):

يتمثل المتغير المستقل في المعيار المحاسبي المصري (EAS.48)، وهو متغير وهمي يتم قياسه بطريقة القياس الثنائي، حيث يأخذ القيمة (٠) عند عدم تطبيق المعيار وذلك في الفترة (٢٠١٨-٢٠١٩)، والقيمة (١) عند تطبيق المعيار في الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢١).

٤/٤/٢ المتغير التابع: القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية (IVAP).

اعتماداً على منهجية دراسة (Umoren, 2015) يمكن صياغة نموذج قياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) كما يلي:

$$SP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 BVPS_{it} + \alpha_2 EPS_{it} + \alpha_3 P + \alpha_4 P_x BVPS_{it} + \alpha_5 P_x EPS_{it} + \varepsilon$$

حيث أن:

يعبر عن سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

SP_{it}

يعبر عن القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

$BVPS_{it}$

يعبر عن ربحية سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)

EPS_{it}

متغير وهمي (ثنائي القيمة) يأخذ القيمة (١) في الفترة المالية المطبق فيها

P

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

$P_x BVPS_{it}$ متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (BVPS) للشركة
(i) في نهاية الفترة المالية (t)

$P_x EPS_{it}$ متغير مشترك يعكس التفاعل بين المتغير (P) والمتغير (EPS) للشركة (i)
في نهاية الفترة المالية (t)

$\beta 1 : \beta 5$ معاملات نموذج الانحدار المتعدد

ϵ بواقي نموذج الانحدار المتعدد

٣/٤/٤ المتغيرات الرقابية:

- تشتمل الدراسة التطبيقية على عدة متغيرات رقابية Moderates، تعبر عن خصائص الشركة والتي يحتمل أن تؤثر على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، ولا تدخل في نطاق الدراسة، ويتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشتمل في:
- حجم الشركة (SIZE): حيث بينت دراسة (Paananen,2008) وجود علاقة طردية بين زيادة حجم الشركة وبين جودة الأرباح نتيجة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي القيمة الدفترية للأصول، قياساً على (Alfaraih & Alanezi,2015).
 - ربحية الشركة (ROA): ويتم قياسها من خلال معدل العائد على إجمالي الأصول، قياساً على (Mardini et al,2013).
 - نسبة التغير في نمو الإيرادات (Growth): أوضحت دراسة (Houque et al.,2012) وجود علاقة طردية بين معدل نمو المبيعات وجودة الأرباح، غير أن دراسة (Ahmed et al.,2013) لم توضح طبيعة هذه العلاقة، ويتم قياسها بنسبة التغير في نمو الإيرادات من عام لآخر.
 - جودة المراجعة (Q.AUD): ويتم قياسها من خلال متغير ثنائي يأخذ القيمة (١ أو صفر) حيث تأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة شريك مع Big 4 Audit وتأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك، قياساً على (Andre et al., 2016).
- ونظراً لعدم وجود أساس نظري في هذا الصدد فإنه لا يمكن عمل تنبؤات حول إشارات معاملات هذه المتغيرات، وبمجرد الانتهاء من حساب مختلف متغيرات الدراسة المستهدف اختبارها، تم تفرغ البيانات باستخدام Microsoft Excel تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي الملائم لتلك البيانات بغرض اختبار فروض الدراسة.



٥/٤ نتائج الدراسة التطبيقية:

١/٥/٤ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

تحقيقاً لهدف الدراسة واختبار فروضها؛ ومن خلال حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.24) وللتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تم إجراء الاختبارات التالية:

١/١/٥/٤ فحص التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov وهو أحد الاختبارات اللامعلمية لبيان درجة توفيق المنحنى الممثل للبيانات مع دالة التوزيع الطبيعي، بمعنى فحص التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة بحيث إذا كانت القيمة المعنوية لمتغير ما أكبر من ٠.٠٥ فذلك يشير إلى أن بيانات المتغير موزعة طبيعياً، والعكس، والجدول (٣) يوضح ذلك:

جدول (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

Variables	One Sample Kolmogorov-Smirnov	
	Kolmogorov-z	Asymp. sig.
SP	0.010	0.020
BVP	20.10	0.690
EPS	3.50	0.340
SIZE	7.40	0.455
ROA	2.30	0.297
Growth	20.30	0.570
Q.AUD	1.00	0.087

وكما هو موضح بالجدول (٣) نجد أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما أن متغيرات الدراسة جميعها متصلة حيث أن القيم المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من ٠.٠٥، أما المتغير المستقل الوهمي (EAS.48) فلا يخضع للتوزيع الطبيعي، ومن ثم تكون بيانات الدراسة صالحة للتحليل.

٢/١/٥/٤ فحص التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة:

استخدم الباحث اختبار (Multicollinearity Test) لفحص التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، باستخدام معامل التباين المسموح به Tolerance ومعامل تضخم التباين بين البيانات Variance Inflation Factor (VIF) كمقياس لمدى الارتباط بين متغيرات الدراسة، والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) اختبار التداخل الخطي ومدى الارتباط بين المتغيرات

Variables	Multicollinearity Test	
	Tolerance	Variance Inflation Factor(VIF)
SP	0.922	1.085
BVP	0.927	1.079
EPS	0.906	1.103
SIZE	0.969	1.032
ROA	0.956	1.046
Growth	0.887	1.128
Q.AUD	0.876	1.142

وكما هو موضح بالجدول (٤) أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشاكل في التداخل الخطي، فقد بينت معاملات $VIF < 5$ لكل المتغيرات، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير المتغيرات التابعة دون تأثير بعض المتغيرات على الأخرى.

٢/٥/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم احتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (ثمانية متغيرات مستخرجة من المعلومات الواردة بالقوائم المالية) مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة وذلك لسلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١م، مقسمة إلى فترتين الأولى قبل تطبيق المعيار (٢٠١٨، ٢٠١٩) والثانية بعد تطبيق المعيار (٢٠٢٠ - ٢٠٢١)، ويعرض الجدول رقم (٥) ذلك.

جدول (٥) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	After applying the Egyptian Accounting Standard No. 48 (2020 - 2021)				Before applying the Egyptian Accounting Standard No. 48 (2018 - 2019)			
	Mean	Std. deviation	Min	Max	Mean	Std. deviation	Min	Max
SP	0.560	0.320	-3.670	9.554	0.711	0.207	-2.760	9.80
BVP	0.127	0.142	0.005	0.665	0.067	0.017	0.001	1.382
EPS	0.018	0.380	-0.990	0.395	0.845	0.568	0.002	2.201
growth	7.074	3.275	-49.930	45.520	17.122	7.111	90.00	182.00
ROA	-0.153	0.221	-1.261	1.221	0.082	0.043	-0.613	1.314
Q.AUD	-0.108	0.120	-0.886	-0.793	0.078	0.110	0.001	0.776
SIZE	19.989	0.848	17	20.980	30.141	0.617	18.840	21.320
(EAS.48)	13.558	0.934	-112	95	13.256	0.984	-110.95	91.900

يوضح الجدول رقم (٥) ارتفاع قيم متوسطات نصيب السهم من الأرباح من ٥٦٪ قبل تطبيق المعيار إلى ٧١٪ بعد تطبيق المعيار، وارتفاع أعلى قيمة من ٩.٥ إلى ٩.٨، وارتفاع قيمة



متوسط صافي الدخل لإجمالي الأصول من ١٢٪ قبل تطبيق المعيار إلى ١٣٪ بعد تطبيق المعيار نتيجة ارتفاع صافي دخل شركات العينة.

كما يوضح الجدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية وكنتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) ارتفعت قيم متوسطات كلا من نسبة الإيرادات السنوية (Growth) وحجم الشركة (Size) وهذه المتغيرات تدخل في قياس القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية ودرجة عدم تماثل المعلومات.

٣/٥/٤ الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار:

اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط Person Correlation لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المتضمنة في نموذج الانحدار، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Person Correlation								
	EAS.48	SP	BVP	EPS	growth	ROA	Q.AUD	SIZE
EAS.48	1							
SP	**0.267	1						
BVP	*0.043	**0.0826	1					
*EPS	**0.238	.071	**0.461	1				
**growth	**0.256	**0.041	**0.256	*0.253	1			
**ROA	**0.084	*0.044	*-0.124	*0.072	*0.092	1		
*Q.AUD	*0.181	0.645	0.289	0.605	*0.212	0.093	1	
**SIZE	*0.297	*0.698	*0.458	0.571	0.258	0.091	0.380	1
* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)								
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)								

ويوضح الجدول رقم (٦) وجود ارتباط موجب معنوي بين معيار المحاسبة المصري (٤٨) والقيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مما يشير إلى أهمية المعيار في تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، كما توضح نتائج الارتباط وجود ارتباط طردي ومعنوي بين كل من القيمة الدفترية لسهم الشركة وربحية سهم الشركة وحجم الشركة وربحية الشركة ومعدل التغير في نمو الإيرادات وجودة المراجعة وبين القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، مما يشير إلى التأثير الإيجابي لهذه المتغيرات على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، ولمعرفة اتجاه العلاقة ومدى تأثير القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بدرجة تطبيق

معيار المحاسبة المصري (٤٨) تم إجراء تحليل لنموذج الانحدار المتعدد كما سيتضح في النقطة التالية.

٤/٥/٤ نتائج اختبار فروض الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج اختبار فروض الدراسة.

١/٤/٥/٤ اختبار الفرض الأول: يوجد أثر معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

يهدف هذا الفرض إلى اختبار أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وقد اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model)، ويظهر بالجدول رقم (٧) ملخص نتائج تطبيق النموذج على شركات العينة مبوبة حسب قطاع السوق الذي تنتمي إليه كل شركة.

و طبقاً لنموذج دراسة (Umoren, 2015) $SP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 BVPS_{it} + \alpha_2 EPS_{it} + \alpha_3 P + \alpha_4 P_x BVP_{it} + \alpha_5 P_x EPS_{it} + \varepsilon$ يتم تقييم أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) على القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، اعتماداً على تفسير قيم معاملات نموذج الانحدار (a5, a4) للمتغيرين القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم، فإذا كانت مخرجات النموذج تشير إلى وجود قيم موجبة لمعاملات نموذج الانحدار (a5, a4) فإن ذلك يشير إلى أن أسعار أسهم الشركات أصبحت أكثر حساسية لكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم، والجدول (٧) يوضح ذلك.



جدول (٧) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

معاملات الانحدار		معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معنوية نموذج الانحدار P. Value	القطاعات
a5	a4				
2.507	3.513	0.856	0.739	0.000	المواد الأساسية
7.452	12.715	0.641	0.382	0.000	الطاقة والخدمات المساندة
1.837	3.069	0.692	0.532	0.000	مواد البناء
6.907	11.385	0.541	0.387	0.000	الخدمات المالية غير المصرفية
2.706	5.874	0.937	0.871	0.000	الأغذية والمشروبات والتبغ
3.701	7.481	0.749	0.576	0.000	الرعاية الصحية والأدوية
3.638	5.360	0.541	0.376	0.000	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
2.827	4.384	0.672	0.483	0.003	المنسوجات والسلع المعمرة
2.937	4.079	0.792	0.632	0.045	العقارات
2.216	6.328	0.938	0.881	0.000	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات
3.872	8.514	0.461	0.253	0.000	السياحة والترفيه
8.657	14.317	0.722	0.743	0.000	جميع القطاعات

ويوضح الجدول (٧) النتائج الإحصائية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة والتي يتبين منها:

- الشركات التي تنتمي إلى قطاع المواد الأساسية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 73.9% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة على ارتفاع قيمة معامل الارتباط 85.6% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=3.513$)، ($a_5=2.507$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٨/٤) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع المواد الأساسية.

- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الطاقة والخدمات المساندة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 38.2% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 64.1% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=12.715$)، ($a_5=7.452$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الطاقة والخدمات المساندة.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع مواد البناء خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 53.2% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 69.2% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=3.069$) ، ($a_5=1.837$) ، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع مواد البناء.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 38.7% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 54.1% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=11.385$) ، ($a_5=6.907$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات المالية غير المصرفية.



- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 87.1% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 93.7% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=5.874$)، ($a_5=2.709$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 57.6% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 74.9% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=7.481$)، ($a_5=3.701$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 37.6% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 54.1% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=5.360$)، ($a_5=3.638$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات.

- الشركات التي تنتمي إلى قطاع المنسوجات والسلع المعمرة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.003) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 48.3% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 67.2% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=4.384$)، ($a_5=2.827$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع المنسوجات والسلع المعمرة.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع العقارات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.045) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 63.2% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 79.2% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=4.079$)، ($a_5=2.937$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع العقارات.
- الشركات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 88.1% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 93.8% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=6.328$)، ($a_5=2.216$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا.



- الشركات التي تنتمي إلى قطاع السياحة والترفيه خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 25.3% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 46.1% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=8.514$)، ($a_5=3.782$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم للشركات التي تنتمي إلى قطاع السياحة والترفيه.

- على مستوى جميع القطاعات؛ خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كانت معنوية (0.000) بمستوى ثقة 95%، فقد أشار معامل التحديد R-Square إلى أن نسبة 74.3% من التغير في المتغير التابع (سعر السهم) ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة للنموذج، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة معامل الارتباط 72.2% بين المتغير التابع (سعر السهم) والقيمة الدفترية وربحية السهم كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث، كما توجد قيمة موجبة لمعاملات المتغيرات التفاعلية لنموذج البحث ($a_4=14.317$)، ($a_5=8.657$)، فالقيمة الموجبة لهذه المعاملات تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية متمثلة في القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم لشركات العينة بالكامل.

ومن ثم فإن نتيجة الاختبارات الإحصائية لفرض الدراسة الأول تعني أن تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) أدى إلى تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فأصبحت الأرباح المحاسبية بعد تطبيق هذا المعيار أكثر معلوماتية للمستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة مقارنة بالقيمة المعلوماتية للأرباح قبل تطبيق المعيار، ومن ثم يتم قبول الفرض الأول (يوجد أثر معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية).

٢/٤/٥/٤ اختبار الفرض الثاني: يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

اعتمد الباحث على اختبار Paired Samples T-test لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذلك تحديد اتجاه ودلالة الفروق بينهما، ويتضح ذلك من الجدول (٨) الآتي:

جدول (٨) نتائج اختبار T لمستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

الدالة	مستوى المعنوية	قيمة T	بعد تطبيق المعيار		قبل تطبيق المعيار		القطاعات
			Std. deviation	Mean	Std. deviation	Mean	
غير دالة	0.121	1.586	0.48591	4.6296	8.13810	2.4099	المواد الأساسية
غير دالة	0.396	0.875	0.70317	4.4074	-2.19805	2.08054	الطاقة والخدمات المساندة
غير دالة	0.638	0.481	0.47855	4.6543	4.18224	5.19617	مواد البناء
غير دالة	0.778	0.286	0.51908	4.4074	3.47965	2.41428	خدمات لمالية غير مصرفية
غير دالة	0.519	0.693570	0.50123	4.5432	0.051761	0.084388	الأغذية والمشروبات والتبغ
غير دالة	0.300	1.074263	0.49659	4.4198	0.060476	0.034343	الرعاية الصحية والأدوية
غير دالة	0.337	1.138883	0.47434	4.5556	0.1832202	0.23695	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
غير دالة	0.466	0.751572	0.64358	4.6667	0.162237	0.004880	المنسوجات والسلع المعمرة
غير دالة	0.535	0.652	0.65640	4.3827	1.93973	4.47255	العقارات
غير دالة	0.657	0.421101	0.47434	4.284	0.112172	0.011121	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات
غير دالة	0.18322	0.23695	0.44756	4.7284	0.044769	0.012548	السياحة والترفيه
غير دالة	0.551	0.599	0.41833	4.5926	8.92543	5.14276	جميع القطاعات

من الجدول (٨) يتضح أن:

- على مستوى كل قطاع على حدة كانت قيمة T موجبة مما يعنى ارتفاع القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار، ولكن هذا الارتفاع غير معنوي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- على مستوى القطاعات ككل كانت قيمة T موجبة مما يعنى ارتفاع القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار، ولكن هذا الارتفاع غير معنوي حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- في ضوء نتائج اختبارات Paired Samples T-test يتضح عدم معنوية الاختلافات في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية لشركات عينة الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار،



ومن ثم يتم رفض الفرض الثاني للدراسة، مما يعني أنه لا يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن تطبيق الشركات لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" قد ساهم في تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بعد تطبيق المعيار، غير أن تطبيق المعيار لم يحدث اختلافات جوهريّة في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية، وأن ذلك يعود إلى القصور في تطبيق المعيار من قبل الشركات وليس قصوراً في المعيار نفسه، فمن خلال تحليل القوائم المالية لشركات العينة لم يوجد إفصاحات كافية عن الإيرادات من العقود مع العملاء والتي يتطلبها المعيار.

مما سبق وفي ضوء التحليلات الإحصائية؛ يمكن عرض فروض الدراسة ونتيجة اختبارها كما يلي:

جدول رقم (٩) نتائج اختبار فروض الدراسة

رقم الفرض	نص الفرض	نتيجة الاختبار
١	يوجد أثر معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	قبول
٢	يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".	رفض

٥. نتائج وتوصيات الدراسة والآفاق المستقبلية:

١/٥ نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية؛ والمتعلقة بأثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية:

- يعد الإيراد أحد أهم بنود القوائم المالية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين في تقييم أداء المنشأة حيث يستخدم كمؤشر لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمنشأة ويساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- وفقاً للمعيار يتم عرض العقود مع العملاء في قائمة المركز المالي ضمن الأصول (أصل العقد) أو الالتزامات (التزام عقد).
 - يقدم المعيار حلاً لمشاكل المحاسبة عن الإيراد كالبيع مع حق الرد والضمانات والتراخيص وترتيبات إعادة الشراء .
 - يوفر المعيار إطار موحد شامل للإفصاح يهدف إلى توفير معلومات كافية لمساعدة مستخدمي القوائم في فهم طبيعة وقيمة وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء ، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول كل من العقود مع العملاء ، وتفاصيل الإيراد، وأرصدة العقد، والتزامات الأداء، وثن العملية المخصص للالتزامات الأداء المتبقية، والأحكام الهامة في تطبيق المعيار، والأصول المعترف بها عن تكاليف الحصول أو الوفاء بالعقد مع العميل.
 - يؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي عن الإيرادات، بما يخدم مستخدمي القوائم المالية في المساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية.
 - وجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار في تحسين القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات وأكثر معلوماتية للمستثمرين والأطراف ذات المصلحة بصرف النظر عن طبيعة القطاع التي تنتمي إليه تلك الشركات.
 - لا يوجد اختلاف جوهري في مستوى القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء". ويرجع ذلك إلى القصور في تطبيق المعيار من قبل الشركات وليس قصوراً في المعيار نفسه.
- ٢/٥ توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث مجموعة توصيات تتعلق بأثر المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على تعزيز القيمة المعلوماتية للأرباح المحاسبية كما يلي:
- العمل على توفير ضوابط لتفعيل المعيار فقد تبين من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة أن هناك الكثير من الشركات التي لم تقم بتطبيقه خلال فترة الدراسة.
 - العمل على زيادة الوعي بأهمية تطبيق المعيار من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والندوات العلمية.



- قيام الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المصرية بإصدار دليل إرشادي لمساعدة مراجعي الحسابات في التحقق من مدى سلامة ودقة الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء، بالإضافة إلى ضرورة تعديل التقارير المالية للشركات بما يتفق مع هذا المعيار مما يساعد في زيادة كفاءة البورصة المصرية وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة بها.
 - الاهتمام بتدريس هذا المعيار ضمن مناهج المحاسبة في الجامعات المصرية، لتوضيح مراحل تطبيق المعيار ومتطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء.
 - تطوير معايير المحاسبة المصرية دون الاعتماد فقط على ترجمة معايير التقارير المالية الدولية IFRS، مع إدخال التحسينات المتتالية عليها لتنسق مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البيئة المصرية.
- ٣/٥ الآفاق المستقبلية:
- في ضوء أهداف الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، يقترح الباحث مجموعة من الأفكار كتوجهات لآفاق وأبحاث مستقبلية تحتاج للدراسة في واقع البيئة المصرية، لعل أهمها:
 - قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على مشكلات التحاسب الضريبي.
 - قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - قياس الآثار الاقتصادية لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" على جودة القوائم المالية وكفاءة الاستثمار.

٦. قائمة المراجع:

١/٦ المراجع باللغة العربية:

- خليفة، أحمد محمد عبد العزيز (٢٠٢٠)، "نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء من منظور ضريبي لتحقيق التنمية المستدامة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد ٢٤)، ص ص ٧٦٠ - ٨٠٠.
- خليل، علي، إبراهيم، منى (٢٠١٧)، "قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS,15 على استدامة الأرباح المحاسبية، دليل من البيئة المصرية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، (كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ١)، ص ص ٣١٢ - ٣٥٦.
- عبد الباقي، حسين سيد حسني (٢٠٢١)، "أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على ضريبة الدخل - دراسة حالة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول)، ص ص ٥٤ - ٧٩.
- عبد المنعم، تامر سعيد، (٢٠١٥)، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS,15) على جودة المعلومات المحاسبية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، (كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول)، ص ص ٢٠٠ - ٢٦٧.
- عبد المنعم، سعيد (٢٠١٥)، "أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS ,15 على جودة المعلومات المحاسبية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ١)، ص ص ٢٠٠ - ٢٦٧.
- عزت، أسامة حنا (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء في الحد من قدرة المنشآت على القيام بأساليب المحاسبة الابتكارية"، *رسالة ماجستير*، (كلية التجارة، جامعة عين شمس).
- عوض، أسامة، وآخرون (٢٠١٥)، "دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، (كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد ٤، المجلد ٣٩)، ص ص ٣٨٥ - ٤٢٠.
- عوض، آمال محمد، (٢٠١٦)، "تقييم أثر تطوير المحاسبة عن الإيرادات على تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة استكشافية في البيئة المصرية" *مجلة الفكر المحاسبي*، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول)، ص ص ٥٣٣ - ٥٨٥.
- عيد، سالم سليمان، (٢٠١٨)، "أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ الإيراد من العقود مع العملاء على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة"، *المجلة العلمية*



لدراسات التجارية والبيئية، (جامعة قناة السويس، مجلد ٩، العدد الثاني)، ص ص ٢٢١-٢٤٠.

قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الوقائع المصرية) ملحق الجريدة الرسمية (العمود ٨) تابع أ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".

كريمة، دينا عبد العليم (٢٠١٥)، "إطار مقترح للمحاسبة عن الإيراد في الشركات المطبقة لبرنامج ولاء العملاء"، مجلة الفكر المحاسبي، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد ١٩)، ص ص ١-٤٢.

مليجي، مجدي عبد الحكيم (٢٠١٤)، "أثر التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة العمال السعودية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، ص ص ١-٤٩.

المليجي، هشام (٢٠١٥)، "مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين، تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة- العباسية، ص ص ١-٤٠.

هاشم، هبه جمال، (٢٠١٨)، "تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية (IFRS, 15) الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، (كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، العدد الأول)، ص ص ٣٥٦-٤٠٨.

هيكل، فوزي (٢٠١٥)، "تقييم أثر الإفصاح عن إي إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وفق معيار التقرير المالي الدولي ١٥ IFRS"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا (٢٠١٥)، ص ص ٣١٢-٣٥٦.

٢/٦ المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ahmed, A. S., M. Neel, and E. Wang, (2013), "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence". *Contemporary Accounting Research*, 30 (4):1344-1372.
- Aladwan, (2019), "fluctuations of stock price and revenue after the early adoption of IFRS.15 revenue from contracts with customers", *Italian Journal of Pure and Applied Mathematics*, 41(1): 724-738.
- Aleisa Bashaier Ahmad, Tijjani Bashir, & Faisal AbdulRahman (2020), the Impact of the Quality of Accounting Information on the Decision of Entrepreneurs in Saudi Arabia, *Journal of Entrepreneurship Education*, 23(2)
- Alfraih, M. M., Alanezi, F. S., & Alshammari, S. S. (2015), "Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies", *International Business Research*, 9(1):136.
- Altaji, F., and Saleh. H., (2019), "The impact of the implementation of international financial reporting standards no.15 on improving the quality of accounting information", *Management Science Letters*, *Doi: 10.5267/j.msl.2019.7.018* .9:2369-2382.
- Azar Nasrin, Zakaria Zarina and Sulaiman Noor Adwa, (2019), the Quality of Accounting Information: Relevance or Value – Relevance? *Asian Journal of Accounting Perspectives*, 12(1): 1-21.
- André, P., Filip, A., & Moldovan, R. (2016), "Segment Disclosure Quantity and Quality under IFRS 8: Determinants and the Effect and Financial Analysts' Earnings Forecast Errors". *The International Journal of Accounting*, 51(4): 443-461.
- Boujelben and Kobbi, (2020), "Compliance with IFRS 15 mandatory disclosures: an exploratory study in telecom and construction sectors", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, (21):1-22. <https://www.emerald.com/insight/1985-2517.htm>.
- CFI, (2021), "What are the Qualitative Characteristics of Accounting Information? 2015 to 2021", CFI Education Inc.
- Coyne, J. G., S. L. Summers, B. Williams, and D. A. Wood. (2010), "Accounting Program Research Rankings by Topical Area and Methodology". *Issues in Accounting Education* 25(4): 631-654.
- Cristin, N., (2015), "The Accounting for Revenues and Impact of Fair Value", *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, XV (1): 852-857.
- Dang, V. A., Lee, E., Liu, Y., & Zeng, C. (2018), Corporate debt maturity and stock price crash risk. *European Financial Management*, 24(3): 451-484.



- Dechow, P., W. Ge, and C. M. Schrand, (2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences", *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3): 344-401.
- Elad, Charles, (2015), "The Development of Accounting in the Franc Zone Countries in Africa", *the International Journal of Accounting*, 50(1): 75-100.
- Elbannan, M., (2011), "Accounting and Stock Market Effects of International Accounting Standards Adoption in an Emerging Economy". *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 36 (2): 207-245.
- Flood, J. M; Wiley GAAP (2015), "Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles".
- Giorgia & Niccolò, (2019), "Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' S", *International Journal of Business and Management*; 14(1):169-179.
- Godwin, (2016) "Revenue recognition paradox: A review of IAS, 18 & IFRS, 15", SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2912250>
- Hasan Mahmoud Al-Shatnawi, (2017), "The Possibility of the Jordanian Industrial Corporations to Apply the IFRS No. 15", *Asian Journal of Finance & Accounting*, 9(1): 375-395.
- Holzmann, O. and Ramnath, S., (2013), "An Update on the FASB's and IASB's Joint Revenue Recognition Project", *online in Wiley Online Library*, DOI 10.1002/jcaf.21864., PP.1-30.
- Houqe, N., T. Zijl, K. Dunstan, and W. Karim, (2012), "The Effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality Around the World", *The International Journal of Accounting*, 47(3): 333-335.
- Hussein Abdou, Abou_el_ela, (2020), "Fifty-Six Big Data V's Characteristics and Proposed Strategies to Overcome Security and Privacy Challenges (BD2)", *Journal of Information Security*, 11 (4): 304-328.
- Ibrahim Elsidig Ahmed, (2020), "The Qualitative Characteristics of Accounting Information, Earnings Quality, and Islamic Banking Performance: Evidence from the Gulf Banking Sector", *Int. J. Financial Stud.*, 8(30); doi: 10.3390/ijfs8020030 www.mdpi.com/journal/ijfs.
- Ionica & Alin, (2016), "Revenue from Contracts with Customers under IFRS15: New Perspectives on Practice", *Business administration and Business economics*, 35(2): 31- 40.

- Ivan Nikolaev Sabev, (2016), "Comparative Analysis of the Criteria for Recognize Revenues of an Entity in IFRS 15", URL: <https://ideas.repec.org/a/neo/journal/v11y2015ilp34-41.html>
- Kasztelnik, K., (2015), "The value relevance of revenue recognition under international financial reporting standard", *Accounting & Finance Research*, 4(2): 1-12.
- Khamis, A., (2016), "Perception of Preparers and Auditors on New Revenue Recognition Standard IFRS 15: Evidence from Egypt", *Journal Dinamika Akuntansi dan Bisnis*, 3(2): 1-18.
- Knorová, K., (2016), "Do Czech Companies Disclose Revenue in Accordance with IFRS Requirements?", *European Financial and Accounting Journal*, University of Economics, 2016(3): 69-84.
- KPMG, (2015), "Accounting for revenue is changing: Impact on transport companies", <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/revenue-leaflet-transport.pdf>, PP.1-10.
- Kulikova, L., Grigoryeva, L., and Gubaidullina, A., (2014), "The interrelation between the professional judgment of the accountant and the quality of financial reporting", *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 5(24): 1-20.
- Malo-Alain Alaa, et al, (2021), "Measuring the effect of international financial reporting standards on quality of accounting performance and efficiency of investment decisions", *Accounting 7*: 249–256.
- Mardini, G. H., Tahat, Y. A., & Power, D. M. (2013), "Determinants of Segmental Disclosures: Evidence from the Emerging Capital Market of Jordan. International", *Journal of Managerial and Financial Accounting*, 5(3): 253-276.
- Nadia, T., (2018), "IFRS 15 Early Adoption and Accounting Information: Case of Real Estate Companies in Dubai", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(1): 1-12.
- Oyedokun, G. E. (2017), "Revenue Recognition Paradox: A Review of IAS 18 and IFRS 15", *SSRN Electronic Journal*. Doi: 10.2139/ssrn.2912250.
- Paananen, Mari, (2008), "The IFRS Adoptions Effect on Accounting Quality in Sweden", Available through: <http://www.ssrn.com/Abstract=1097659>
- PWC, (2016), "revenue recognition survey - Readiness update, impacts and remaining challenges", https://www.pwc.com/hu/hu/szolgalataso/k/ifrs/ifrs_15/kiadvanyok/2016_revenue_recog.pdf , PP.1-12.



- Termaten, Eddy R., (2014), "Deloitte Luxembourg Newsletter on IFRS 2014, at: https://library.croneri.co.uk/cch_uk/iast/ifrs15-201405.
- Tong, T. L. (2015), "A review of IFRS 15 Revenue from contracts with customers", <http://www.Goo.Gl/XNV4ke>
- Umoren, A., and Ekwere, E., (2015), "IFRS Adoption and Value Relevance of Financial Statements of Nigerian Listed Banks ", *International Journal of Finance and Accounting*, 4(1): 1-7.
- Van Wyk, M. & Coetsee, D., (2020), "The adequacy of IFRS 15 for revenue recognition in the construction industry", *journal of Economic and Financial Sciences*, 13(1): 1-13.
- Wing W. Poon, (2020), Implementing the New Revenue Standard for Construction Entities, International", *Journal of Accounting and Taxation*, 8(1): 1-6.
- Yasar, A. (2013), "Big Four Auditors, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stok Market", *International Journal of Business and Social Science* 4(17): 153 -163.
<http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs15>
<https://orascomde.com/ar/investor-relations/financial-reports/2019>

٧. ملحق البحث: (قائمة بأسماء الشركات عينة الدراسة التطبيقية).

١- قطاع المواد الأساسية:	
١- الألومنيوم العربية.	٢- حديد عز.
٣- العز الدخيلة للصلب.	٤- أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية.
٥- الحديد والصلب المصرية.	٦- الصناعات الكيماوية المصرية - كيما.
٧- مصر للألومنيوم.	٨- سيدى كبر للبتروكيماويات.
٢- قطاع الطاقة والخدمات المساندة	
١- أموك.	٢- ماريدايف.
٣- الحفر الوطنية.	
٣- قطاع مواد البناء:	
١- أسمنت بورتلاند طره.	٢- أسمنت سيناء.
٣- أكرو مصر للشدات والثقلات المعدنية.	٤- الإسكندرية لأسمنت بورتلاند.
٥- الحديثة للمواد العازلة - بيتومود.	٦- السويس للأسمنت.
٧- العربية للخزف - اراسمكو.	٨- العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة.
٩- المصرية لتطوير صناعة البناء - ليفت سلاب.	١٠- اوراسكوم للإنشاء والصناعة.
١١- دلتا للإنشاء والتعمير.	١٢- روكس لتصنيع البلاستيك.
١٣- مصر بني سويف للأسمنت.	١٤- مصر لصناعة التبريد والتكييف - ميركو.
١٥- العز للسيراميك والبورسلين - الجوهرة.	
٤- قطاع الخدمات المالية غير المصرفية:	
١- الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية.	٢- الأهلي للتنمية والاستثمار.
٣- الدولية للتأجير التمويلي - إنكوليس.	٤- القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية.
٥- المجموعة المالية هيرمس القابضة.	٦- المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية.
٧- القاهرة الوطنية للأمن الغذائي.	
٥- قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ:	
١- أجواء للصناعات الغذائية - مصر.	٢- الإسماعيلية مصر للدواجن.
٣- الدلتا للسكر.	٤- الشرقية الوطنية للأمن الغذائي.
٥- القاهرة للدواجن.	٦- المنصورة للدواجن.
٧- شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي - نيوداب.	
٦- قطاع الرعاية الصحية والأدوية:	
١- الإسكندرية للخدمات الطبية - المركز الطبي الجديد.	٢- المصرية الدولية للصناعات الدوائية - إبيكو.
٣- المهن الطبية للأدوية.	٤- جلاكسو سميثكلين.
٥- مستشفى النزهة الدولي.	٦- مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية.
٧- قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات:	



١ - الأهرام للطباعة والتغليف.	٢ - السويس للأكياس.
٣ - الشرق الأوسط لصناعة الزجاج.	٤ - الشروق الحديثة للطباعة والتغليف.
٥ - الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير - يكون.	٦ - العربية للصناعات الهندسية.
٧ - الكابلات الكهربائية المصرية.	٨ - المصرية لخدمات النقل - إيجيترنس.
٩ - النصر لصناعة المحولات - الماكو.	١٠ - السويدي اليكتروك.
١١ - جى بى أوتو.	
٨ - قطاع المنسوجات والسلع المعمرة:	
١ - العربية وبولفار للغزل والنسيج - يونيراب.	٢ - النساجون الشرقيون للسجاد.
٣ - أولمبيك جروب للاستثمارات المالية.	٤ - جولدن تكس.
٥ - العربية لحليج الأقطان.	
٩ - قطاع العقارات:	
١ - التعمير والاستشارات الهندسية.	٢ - الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي.
٣ - السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك.	٤ - الشمس للإسكان والتعمير.
٥ - العالمية للاستثمار والتنمية.	٦ - العبور للاستثمار العقاري.
٧ - العقارية للبنوك الوطنية للتنمية.	٨ - العربية الإسلامية للتنمية العمرانية.
٩ - القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية.	١٠ - القاهرة للاستثمارات والتنمية.
١١ - القاهرة للإسكان والتعمير.	١٢ المتحدة للإسكان والتعمير.
١٣ - المصريين للإسكان والتنمية والتعمير.	١٤ - الوطنية للإسكان للنقابات المهنية.
١٥ - زهراء المهادي للاستثمار والتعمير.	١٦ - مينا للاستثماري السياحي والعقاري.
١٧ - إعمار مصر للتنمية.	١٨ - أوراسكوم للتنمية مصر.
١٩ - بال هيلز للتعمير.	٢٠ - مجموعة بورتو القابضة.
٢١ - بورتو جروب.	٢٢ - مجموعة طلعت مصطفى القابضة.
٢٣ - مصر الجديدة للإسكان والتعمير.	
١٠ - قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات:	
١ - المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل.	٢ - المصرية للاتصالات.
٣ - جلوبال تليكوم القابضة - أوراسكوم تليكوم القابضة.	
١١ - قطاع السياحة والترفيه:	
١ - التعمير السياحي.	٢ - المصرية للمشروعات السياحية العالمية.
٣ - المصرية للمنتجات السياحية.	٤ - أوراسكوم للفنادق والتنمية.
٥ - بيراميزا للفنادق والقرى السياحية.	٦ - رمو لإنشاء القرى السياحية.
٧ - رواد مصر للاستثمار السياحي.	٨ - شام دريمز للاستثمار السياحي.